درجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية بالكويت لمعايير الجودة الشاملة الدولية في التعليم

إعداد

د/ أحمد صبر محمد صبر الشمري

مدير مساعد ثانوي – وزارة التربية الكويت

درجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية بالكويت لمعايير الجودة الشاملة الدولية في التعليم

د/ أحمد صبر محمد صبر الشمري *

تمهيد:

والبحث العلمي، ومدى امتلاكها لأحدث وسائل الإدارة والاتصال والتكنولوجيا التي تتسم بالجودة والجدية والابتكار، ويقول رئيس جامعة جورج واشنطن: إن التعليم يساعد الجميع على البقاء اقتصاديا واجتماعيا. ويذكر عالم الاقتصاد ثيودور شولتز: إن الإسهام الرئيس للتعليم هو التكيف مع التوازن الاقتصادي. واعتبر مدير عام اليونسكو جاك ديلور في تقريره للقرن الحادي والعشرين: أن التعليم كنز مكنون وشرطا أوليا من أجل مشاركة عادلة ومسئولة لكل أفراد المجتمع في العولمة، فهو من المرتكزات الأساسية التي تبني الشعوب عليها آمالها وطموحها نحو مستقبل مشرق.

وكان ابن خلدون قد حدد أربعة أهداف رئيسة للتربية والتعليم وهي: منح الفكر الفرصة لكي ينشط ويعمل, ومنح الإنسان الفرصة لكي يحيى حياة طيبة, ويكسب الرزق الحلال, وتنمية شخصيته وخصاله الحميدة. لذلك تسعى الدول إلى تجويد التعليم من أجل اللحاق بركب الحضارة والتقدم والتطور المستمرين لمجابهة المستجدات الراهنة، ذلك لأن التعليم نظام يمتد امتداد الحياة، ورسالة حضارية للأمة أفرادا وجماعات، بهدف الحفاظ على هويتها وثقافتها من الذوبان، مع ضمان تنميتها ومواكبتها لمتطلبات العصر وتحدياته، والتفاعل مع ثقافات وحضارات الأمم الأخرى على أساس مبدأ العالمية والإنسانية، وليس مبدأ العولمة الذي يتعدى على الخصوصيات الثقافية والحضارية للأمم الأقل تقدما من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية، كما نرى إرهاصاتها منذ بداية هذا القرن، وأخطارها تزداد يوما بعد يوم، مما جعل المجتمعات والحكومات مشغولة بغدها وحاضرها ومستقبلها، لمواجهة ومواكبة التطورات السائدة في العالم (محاسنة، ٢٠٠٣).

يواجه العالم اليوم تغيرات كثيرة في جميع المجالات: السياسية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية.... إلخ ويوصف بالقرية الصغيرة أو الكونية التي أطلقها مارشال ماكوهان بعد انتهاء الحرب الباردة، والتكنولوجيا باتت تغزو كل مناحي

* **د/ أحمد صبر محمد صبر الشمري:** مدير مساعد ثانوي – وزارة التربية الكويت.

الحياة وأنشطتها المختلفة، واخترقت العولمة جميع المؤسسات التعليمية، وغرست جذورها في جميع المجالات، حتى الضمير الإنساني، دون حدود وقيود أو ضوابط، لتقول له بأنك لا تستطيع الوقوف شاهدا أمام هذه التغيرات، ولا البقاء منعزلا في زوايا الأرض، ولا مستقبلا لأوامر مغتربة، بل يجب أن تكون منفتحا على عالم متغير ومجتمع متطور، وهذا ما أكد عليه وزير التربية والتعليم الفرنسي فرانسوا باريوا الذي حذر الشعب الفرنسي بقوله: إن هدف العولمة تدمير الهويات القومية والثقافية للشعوب وقد انتقل الأثر الفكري لهذه الإحداث من صراع قيمي ومن نظرة سلوكية عملية، إلى ميدان التعليم، وكان من نتيجة هذا التطور السريع أن أظهر الحاجة في معظم البلدان، ولا سيما المتقدمة منها إلى بعض الحركات التعليمية والاتجاهات التي ركّزت على إعادة النظر في مدخلات العملية التعليمية وعلى رأسها المعلم (الطوال، ٢٠٠٣).

فالدول بحاجة إلى أن تراجع نظمها وأساليبها التعليمية، كي تضع النظم والأساليب الجديدة التي تفرضها عملية التغيير والتطوير المستمرين في المجتمع، وإطلاق محاولات الإبداع والابتكار.. ذلك هو السبيل إلى التنمية المقترنة بالممارسة والنشاط، والمرتبطة بخطط العمل (Morgerison,1998). حيث أشار تقرير الشراكة لمهارات القرن الحادي والعشرين للتعليم والتنافسية (٢٠٠٨) إلى ضرورة إصلاح وإعادة صياغة الأنظمة التعليمية، وذلك للأسباب التالية:

- التحول نحو الاقتصاد المعرفي والمعلومات.
- الحاجة إلى الأيدي العاملة ذات الجودة العالية المدربة والمؤهلة القادرة على التكيف مع متطلبات العصر.
- القدرة على التنافس مع الدول المتقدمة علميا وصناعيا واقتصاديا.
- الحاجة إلى امتلاك مهارات التفكير الناقد والإبداعي وأسلوب حل المشكلات لتطبيقها في مواقف الحياة (بخش وياسين، ٢٠٠٩).

والكويت إحدى الدول التي شرعت في استقصاء موضوعي للنظام التربوي مستهدفة جميع مدخلات هذا النظام وعملياته ومخرجاته ضمن أطر علمية وعملية، تتصف بالواقعية، وتتسم بالمرونة والديناميكية، ووضوح في الرؤية والمتابعة والتقويم الشامل للنظام التعليمي، للارتقاء بمستوى مخرجات التعليم العام وتحقيق المواءمة مع متطلبات سوق العمل، لتلبية حاجات وطموحات المجتمع الكويتي.

ونظرا للدور الحيوي الذي يلعبه التعليم في التنمية البشرية، ولأنه السبيل الطويل الوحيد، والأمثل لتحقيق مزيد من التقدم والتطور النوعي في سائر المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، تبرز أهمية الجودة في التعليم، التي تمكن المعلم من تأهيل الأجيال القادمة القادرة على استيعاب علوم المستقبل ومفرداته وتجيد التعامل والتكيف والتأقلم مع تقنيات العصر، والقدرة على التجديد والابتكار و الإنتاج والعطاء بمعدلات عالية ومنافسة في عالم تتسارع به شتى أنواع المعرفة و تتلاطم فيه المصالح الاقتصادية الحرة والتجارة العالمية.

الإحساس بمشكلة الدراسة:

إن العالم يعيش هذه الأيام حالة يختصر فيها الزمان ويضيق فيها المكان، وتفقد المسافات الشاسعة معناها، ويتواصل فيها سكان هذا الكوكب بالرؤية والتأمل والكلمة، وأصبح التساؤل الأساسي الذي يواجه الجميع هو كيفية ملاحقة هذا التفجر المذهل في المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها التكنولوجية. فإذا كانت المعرفة الإنسانية تتجدد بين فترة وأخرى وهي ذات وتيرة متسارعة... تتجه يوما بعد يوم إلى التجدد... فكيف سيتم إعداد الأفراد للمستقبل؟ إن الحل الوحيد هو التركيز على نوعية وجودة التربية والتعليم ومناهجهما أي كان مستواهما، والبحث والتطوير والتدريب، وإيجاد السبل الكفيلة لحل مشكلاتهما.

وقطاع التربية والتعليم شأنه شأن بقية القطاعات الأخرى التي انصرفت إلى التغيير والتحديث، استجابة لمتطلبات العصر وتحديات العولمة وثورة المعلومات، حيث تؤكد الاتجاهات التربوية الحديثة على مواكبة السياسات التعليمية لمفردات القرن الحادي والعشرين المتسمة بالثورة التكنولوجية والانفجار المعرفي والتكتلات الاقتصادية، فضلا عما سيكون عليه التعليم مستقبلا، فالأساليب والأنماط التعليمية التقليدية لم تعد قادرة على مواجهة مستجدات المرحلة الراهنة، وأصبح من الضروري إتباع الأساليب الإيجابية الحديثة بمشاركة كافة أطراف العملية التعليمية وعلى رأسها المعلم, ضمن برامج وسياسات وفلسفات شاملة وهادفة تتسم بالجودة العالية، وتعكس الرؤى المستقبلية للتعليم، وتلتزم بالمعايير الوطنية والمواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان والمرأة والطفل، وترتبط بالمحاسبية، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص التعليمية، والانتماء والحرية والديمقراطية والتسامح، والتعامل مع التكنولوجيا والمنافسة الشريفة وتعدد مصادر التعلم(عباس، ٢٠٠٨).

وجودة التعليم لا تقتصر على زيادة عدد المدارس والمدرسين والدارسين، أو استخدام الحواسيب والوسائط المتعددة والمواد التعليمية في العملية التربوية، ولا

يتطلب سن التشريعات والقوانين، بل يشمل كل هذا وذاك، ويمتد ليتناول ميدان تطوير وتصميم التعليم في أوسع معانيه، هذا الميدان الذي يعتمد أساسا على التخطيط الهادف المعني بتطبيق الأساليب الحديثة في التعليم، ضمن برامج واعية لمتطلبات المرحلة الراهنة وباستخدام كل الإمكانيات التي تقدمها الثورة المعرفية والتقنية بالاستناد إلى النظريات السلوكية العلمية في التعلم والتعليم، ويؤكد هذا الأسلوب النظرة التكاملية لمدخلات العملية التعليمية وارتباطها بغيرها من الأنظمة ارتباطا متبادلا بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة، تضمن الجودة العالية للتعليم والارتقاء بمخرجاته، بما ينسجم ومتطلبات خطط التنمية وسوق العمل، ويتفق مع حاجات الناس وطموحات أبناء المجتمع، وتطورات العصر، واللحاق بركب الحضارة والثقافات العالمية(Glasoo.1995).

وعليه... فإن تجويد التعليم يعتبر خيارا استراتيجيا، تفرضه طبيعة الحراك التعليمي، وأصبحت تشكل إحدى الركائز الأساسية التي سيبنى عليها التعليم حاضراً ومستقبلاً أي كان مستواه، وهذا يتطلب تضافر كافة الجهود البشرية، وتهيئة الظروف المادية والفنية والتقنية، وإيجاد التشريعات القانونية، والبيئة التنظيمية، التي تكفل لهذا النوع من التعليم كل مقومات النجاح. ولما كان المعلم هو رأس المال الفكري، وأحد مدخلاتها، فكان من الضروري أن تتوفر لدية القناعة الكافية والمعرفة الوافية بتطبيق المعايير الدولية للجودة الشاملة في التعليم، بحجة أن التغيير والتطوير في التعليم فلسفة شاملة ومطلب جماعي وطني عصري ومستقبلي، وليس كمالي وقتي، وبالتالي يجب أن تتهيأ له الفرص التدريبية والمهارية الهادفة، وكل سبل المعرفة والرغبة الحقيقية في التوجه نحو تطبيق هذه المعايير في التعليم (الخطيب، ٢٠٠٧).

أسئلة الدراسة:

وعليه تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما درجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية لمعايير الجودة الشاملة الدولية في التعليم في المدارس الحكومية في محافظة الفروانية من وجهة نظر المشرفين التربويين؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α= ٠.٠٥) بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة تعزى إلى متغير (الجنس)؟.

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α= ٠.٠٥) بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة تعزى إلى متغير (المؤهل العلمي)؟.
٣- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α= ٠.٠٥) بين المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة تعزى إلى عملية التفاعل بين متغير (الجنس والمؤهل العلمي والتفاعل)؟.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الذي سيقوم به المعلم في تطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم، وبالذات المرحلة (الثانوية) من عمر العملية التعليمية، لما لها من أهمية كبيرة ودور بارز في استكمال بناء شخصية الطالب المعرفية والمهارية والعاطفية، ويقينا من المعلم بأن الولوج إلى مرحلة ما بعد التعليم الثانوي، تتطلب الإعداد النوعي والكيفي للطالب، وذلك في ظل ما يشهده العالم من ازدياد مضطرد ودور رئيس للمعارف والمعلومات في شتى المجالات، كما أن التركيز على المعلومات والتكنولوجيا أصبحت من القضايا الرئيسة المطروحة على الساحة التعليمية، فبدأت تبزغ مفاهيم ومصطلحات كثيرة تعكس التوجهات المستقبلية، كالعولمة، وحقوق الإنسان، وجودة التعليم، وتكنولوجيا التعليم، واقتصاد المعرفة، والتعليم الإلكتروني، والتعليم الافتراضي...إلخ. إن اختلاف هذه المسميات يجب أن لا يكون مثارا لإرباك العملية التعليمية، بل فرصة مناسبة تسمح بالاستفادة من هذه المستحدثات، بالقدر الذي يصب في مصلحة التعليم وجودته. فالنظرة الحديثة للتعليم، ترى أن دور المعلم ليس مجرد نقل المعرفة، وإنما مساعدة الطلبة على اكتشافها وتفسيرها ونقدها، وإقامة الحوار مع إعلامها من أجل التوصل إلى نتاجات تفيد الإنسانية عامة. والجودة في أداء المعلم لا تعتمد على تحضيره لمادة الدرس، بل على مؤهله وخبرته وأنشطته ومهنيته وسلوكياته وفهمه لطلابه، هذا يعني أن الاستقراء والتفكير العميق والاستنتاج والتأمل هي المفاتيح الأساسية لدور المعلم في عصر العولمة، لأن الصورة التي يطرحها الفكر التربوي للمعلم، هي صورة المعلم المشرق المتدبر التي تستمد ملامحها من المدرسة النقدية، القادرة على إعادة قراءة الواقع من حوله، وتقديم رؤية نقدية جديدة لمشكلاته وقضاياه المتغيرة، كمدخل رئيس لتطوير التعليم، إذا ما أريد مواجهة التحديات المعاصرة (walklin. 2002). إن قيمة أية مؤسسة تعليمية ترجع إلى قيمة المعلمين القائمين على العملية التعليمية، وبالتالي فإن أي إجراء أو تحسين في تدريب وتنمية مهارات المعلمين يعتبر الخطوة الأولى لأي إصلاح تربوي، فكان من الضروري أن تنصب الجهود نحو تحسين نوعيته

وتجويد أدائه والارتقاء بثقافته بعيدًا عن مظاهر التقليد والتغريب، على اعتبار أن رسالته تتمثل في تنمية الموارد البشرية بمختلف جوانبها العلمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. لأن التعليم غدا يشكل قاطرة التنمية التي يقودها صانعو التعليم من مفكرين ومبدعين يتحملون الدور القيادي لتسيير وتوجيه دفة النماء والتقدم. وفي هذا الإطار ينبغي أن يحتل الاهتمام بالإبداع والجودة والابتكار اهتماما كبيرا في الأنظمة التعليمية، لأنه يعتبر مسألة حياة أو موت بالنسبة لأي مجتمع من المجتمعات المعاصرة، كما يشير ذلك عالم الحضارة المشهور (ارنولد توينبي)، ولأنه وسيلة الأمم في حل مشكلاتها وإلاّ هلكت في نظر (تورانس) العالم السيكولوجي المهتم بدراسة الإبداع والتمي ز (اوزي, ٢٠٠٥).

فالتعامل مع التقنيات التربوية لا يلغي دور المعلم الفاعل والمنظم في العملية التعليمية، ولا يمكن لأي نظام تربوي أن يتفوق على معلمي هذا النظام، و بدون المعلم لا يتم تعيين واختيار أية مادة أو وسيلة تعليمية مناسبة، وبغير معارفه وتوجيهاته وإرشاداته وأنشطته لا يكون هناك تعليم مؤثر وفعال، فهو المخطط للأهداف التعليمية، ومصمم ومطور لبرامجها، ومسئول عن إجراءات تنفيذها وسبل تقوميها، ينظر إلى التعليم كعملية منظمة يمكن من خلالها تفعيل كافة العناصر المشاركة لتنمية الجوانب الإبداعية والإبتكارية عند الطلبة (الدبس، ٢٠٠٠).

وعليه.. فإن هذه الدراسة ستسلط الضوء على قائمة معايير الجودة الشاملة الدولية، التي ينبغي على المعلم تطبيقها في التعليم، في ظل ما يشهده العالم من تغيرات وتطورات معرفية وتقنية وعلمية، حيث أملت هذه التطورات على المعلم مهام ومسؤوليات ذات جودة عالية، تجعله قادرا على أداء دوره بشكل فاعل وبدرجة إتقان عالية، لتحقيق متطلبات المرحلة الراهنة بكل تداعياتها. كما أنها ستغطي مساحة كافية للحديث عن القضايا المتعلقة بالجودة وأثرها على التعليم، ويتوقع أن يستفيد منها المعلمين في المراحل التعليمية الأخرى في تطبيق معايير الجودة لتطوير التعليم والارتقاء به، وتحسين أداءه، وصولا إلى نتاجات تعليمية متقنة بدرجة عالية.

التعريفات الإجرائية:

***الجودة:** هي المجموع الكلي لخصائص وسمات المنتج سواء كان مادي أو بشري، أو الخدمة المستمرة التي تقدمها المؤسسة لإشباع حاجات المستفيدين العلنية والضمنية، وتلبية رغباتهم وطموحاتهم وتوقعاتهم بدرجة كفاءة عالية ورضا أكيد.

*__الجودة الشاملة في التعليم:__ هي التطبيق الأكيد لمعايير الجودة الشاملة، والضبط الواعي لكافة مدخلات العملية التعليمية وفي مقدمتهم المعلم والمتعلم، والتركيز المستمر على المنهاج ونوعية الأداء وكيفية الإجراءات المتبعة، والتقويم والمتابعة، وصولا إلى مخرجات ونتاجات تعليمية فائقة الجودة تلبي حاجات الطلاب وطموحات المجتمع ومتطلبات المرحلة الراهنة.

*__المشرفون التربويون:__ هم معلمون في الأساس، وبحكم خبراتهم الطويلة المتخصصة ومؤهلاتهم، ومهنيتهم، وحسن سير أدائهم، تم نقلهم إلى قسم الإشراف كمشرفين تربويين بناء على أسس ومعايير معتمدة لدى وزارة التربية، ليستمر عملهم الإشرافي والإرشادي على المعلمين في الميدان، ومساعدتهم، ضمن الإمكانيات المتاحة، لتحسين أدائهم، والنهوض بعملية التعليم، والارتقاء بها إلى أعلى المستويات.

محددات الدراسة:

- اختصرت الدراسة على استخدام أداة قياس واحدة ممثلة بالاستبانة التي ضمت معايير الجودة الشاملة الدولية الصادرة عن مكتب اليونسكو بعد إخضاعها لمعاملي الصدق والثبات، فبلغ عددها (٧٣) فقرة انطوت تحت (١٠) مجالات.
- اختصرت أداة الدراسة على مقياس لكرت الخماسي الترتيب لقياس درجات تطبيق المعلمين لمعايير الجودة الشاملة.
- الفترة الزمنية التي طبقت فيها الدراسة هي الفصل الثاني من العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤

الإطار النظري والدراسات السابقة:

إن التعليم فلسفة اجتماعية، ونظام حياة، ورسالة خالدة، دعت إليه الشرائع والأديان السماوية، ومطلب وطني تلتزم به المواثيق والأعراف الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. من هنا تبدو الحاجة ملحة إلى ضرورة قيام المعلم بتطبيق معايير الجودة الشاملة في التعليم، كي يتمكنوا من تأهيل الأجيال القادمة القادرة على استيعاب علوم المستقبل ومفرداته، وتجيد التعامل والتكيف والتأقلم مع تقنيات العصر، والقدرة على التجديد والحياة والابتكار والإنتاج والعطاء، بمعدلات عالية ومنافسة في عالم تتسارع به شتى أنواع المعرفة، وتتلاطم فيه المصالح الاقتصادية الحرة والتجارة العالمية. والعرض التالي سيسلط الضوء

بعض القضايا المتعلقة بمفهوم الجودة الشاملة ومعاييرها ومبادئها وضبطها وصولا إلى الدراسات السابقة.

مفهوم الجودة:

ورد تحت هذا الإطار مجموعة من التعريفات والإيضاحات التي تعكس مفهوم الجودة لغويًا واصطلاحيا. فالجودة لغويا تعني الجود والجيد والكرم والحسن والجمال والسخاء، واصطلاحيا عرّفها (اوزي، ٢٠٠٥) بأنها: قيام أي مؤسسة أو منظمة معينة بتقديم خدمة تتصف بمستوى عال من الإتقان والجودة للوفاء باحتياجات ورغبات الناس بالطريقة التي تتفق مع توقعاتهم عن مستوى هذه الخدمة، مما يحقق لديهم الرضا والسرور. وليس أبلغ من قوله تعالى في كتابه الكريم: (أنا لا نضيع أجر من أحسن عملا) (سورة الكهف: ٣٠)، وقول الرسول عليه الصلاة والسلام (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) (رواه مسلم). **ومن التعريفات التي شاع استخدامها ما يلي:**

هي تكامل الملامح والخصائص لمنتج أو لخدمة بصورة تلبي احتياجات ومتطلبات محددة ومعروفة للمستفيدين (مرسي، ٢٠٠٧).

- هي مجموعة الخصائص للخدمات القادرة على تلبية احتياجات محددة بدرجة عالية من الإتقان مع الاعتماد على تقييم المستفيد في معرفته لتحسن الأداء (مرعي، ٢٠٠٥).
- مجموعة من المبادئ المرتبطة بعضها ببعض والتي تجمع معا لتشكل مدخلا متكاملا لأداء العمل بمستوى متميز من الجودة والنوعية (عماد الدين، ٢٠٠٤).
- هي فلسفة القيام بإنجاز المهام والأعمال وإتقانها بشكل يراعى فيها التحسين المستمر والرضا الكامل لجميع المعنيين في المؤسسة. (الهنداوي، ٢٠٠١)
- هي القدرة على أداء العمل بشكل صحيح للمرة الأولى. (jaymanalini,1999).
- هي مجموعة من الإجراءات التي تتحقق من منتج ما تفي بالشروط التي تجعل عملية الجودة ممكنة (المنظمة الدولية للمقاييس).

-عبارة عن الخصائص الكلية للمنتج الذي تظهر قدرته في إشباع حاجات الناس المعلنة والضمنية (الجمعية الأمريكية للجودة).

- مجموعة من الصفات المميزة لمنتج معين تتحدد قدراته في تلبية رغبات المستفيدين وحاجاتهم (المنظمة الأوروبية للجودة.

- وعّرفها ديمنج بأنها فلسفة إدارية مبنية على أساس إرضاء المستفيدين وتحقيق احتياجاتهم وتوقعاتهم حاضرا ومستقبلا.

يستشف من التعريفات السابقة أن الجودة هي النوعية وحسن الأداء والإتقان، وهي المجموع الكلي لخصائص وسمات المنتج سواء كان مادي أو بشري، أو الخدمة المستمرة التي تقدمها المؤسسة لإشباع حاجات المستفيدين العلنية والضمنية، وتلبية رغباتهم وطموحاتهم وتوقعاتهم بدرجة كفاءة عالية ورضا أكيد.

الجودة الشاملة في التعليم:

العملية التعليمية كل متكامل تتفاعل مع بعضها البعض في إطار زماني ومكاني منظمين لتقديم الخدمة المميزة، التي تحقق رغبات وحاجات الطلبة والأهل والمجتمع، وترفع من سوية التعليم والارتقاء به إلى مدارج التقدم والنماء، أسوة بالدول المتقدمة، والسير بركب الحضارة. وذكر (غريب، ٢٠٠٧) أن العوامل المسؤولة عن جودة التعليم لا تقف عند حدود المعلم، بل تشمل المتعلم والأسرة والمدرسة والمجتمع. وبالتالي فإن أي اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم الجودة الشاملة في التعليم، تجد أنها جميعا ركزت على:

- هي التخطيط الاستراتيجي والمراقبة المستمرة لتحصيل الطلاب وإدارة الموارد البشرية والعلاقات الإنسانية داخل المدرسة واتخاذ القرار وصولا إلى مخرجات تتصف بالجودة وتعمل على تلبية احتياجات المستفيدين (عثمان، ٢٠٠٩).
- فلسفة شاملة للحياة والعمل في المؤسسات التعليمية بهدف التحسين المستمر لعمليات التعلم والتعليم وتطوير مخرجات التعليم على أساس العمل الجماعي بما يضمن تحقيق معايير الجودة الشاملة (الهاشمي وصومان، ٢٠٠٩).
- أنها المعايير التي ينبغي توفرها في أداء المعلمين وإنجازاتهم لتكون مستجيبة لما تم تخطيطه مسبقا (الناصري، ٢٠٠٧).
- أنها مجموعة الخصائص والسمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر عملية التعليم وحالتها بكل أبعادها من مدخلات وعمليات ومخرجات قريبة وبعيدة وتغذية راجعة تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة لمجتمع المستفيدين (أبو الهيجاء، ٢٠٠٧).

ويرى الباحث أن الجودة الشاملة في التعليم هي الضبط الأكيد والواعي لكافة مدخلات العملية التعليمية وفي مقدمتهم المعلم والمتعلم، والتركيز المستمر على المنهاج ونوعية الأداء وكيفية الإجراءات المتبعة، والتقويم والمتابعة، وصولا إلى مخرجات ونتاجات تعليمية فائقة الجودة تلبي حاجات الطلاب وطموحات المجتمع

ومتطلبات المرحلة الراهنة. وذكر الخطيب (٢٠٠٣) إن الجودة في التعليم تعكس معنيين: واقعي وحسي، المعنى الواقعي التزام المؤسسة التعليمية بإنجاز معايير ومؤشرات حقيقية متعارف عليها مثل: معدلات الترفيع و الكفاءة الداخلية الكمية و تكلفة التعليم، أما المعنى الحسي فيرتكز على مشاعر أو أحاسيس متلقي الخدمة كالطلاب وأولياء أمورهم. وبين رزق (١٩٩٦) أن للجودة أيضا بعدين: إجرائي وشخصي، وكلاهما مهم في تقديم الخدمة ذات الجودة العالية، فالبعد الإجرائي يتكون من النظم والإجراءات المحددة لتقديم الخدمة، أما الجانب الإنساني للخدمة فهو كيفية تعامل العاملون بسلوكياتهم ومهاراتهم اللفظية مع المستفيدين.

وينسب الاهتمام بالجودة كفلسفة وفكرا وتطبيقا إلى الأمريكي إدوارد ديمنج الذي قاد حركة الجودة الشاملة في اليابان منذ الخمسينيات، ويرى ديمنج أن المهم ألا يحدد الهدف في صورة أنشطة أو طرق، وإنما ينبغي أن يرتبط مباشرة بالكيفية التي تكون بها الحياة أفضل لكل فرد. وقال ديمنج إن هناك مدخلين أساسيين يمكن استخدامهما لتحسين العملية الإنتاجية، وذلك من خلال القضاء على كل الأسباب الشائعة لمشاكل الجودة والمتوارثة في النظام الإنتاجي، ومنع الأسباب الخاصة بسوء الجودة وعزلها، والتي قد تعود إلى شخص ما أو إدارة أو نظام معين.

وكان لجوزيف جوران دور ملحوظ في نجاح برامج الجودة في العديد من المؤسسات اليابانية، وذلك من خلال دور المؤسسة ككل في تقديم منتج ذو جودة عالية، وأن يقوم كل قسم في المؤسسة بالعملية الإنتاجية الموكلة إليه بمستوى جودة عالي أيضا. ويرى جوران أن هناك ثلاثة عمليات أساسية خاصة بالجودة، وهي الرقابة على الجودة، وتحليل المشاكل المزمنة الخاصة بالجودة وعلاجها، وتتبع الأسباب العارضة التي أدت إلى انخفاض الجودة، ومن ثم التخطيط للجودة ووضع البرامج السنوية التي يتم من خلالها صياغة الأهداف وإجراءات تنفيذها والمتابعة الدائمة. أما فيليب كروسي فإن فكرته الأساسية الخاصة بتحسين الجودة انطلقت من مفهومين هما مسلمات إدارة الجودة والعناصر الأساسية للتطوير (ماضي، ١٩٩٦).

والجودة ليست هدفا محددا يتم تحقيقه ثم نسيانه، بل هي عملية منظمة مستمرة تهدف إلى تحسين المنتج النهائي، وذلك من خلال ضبط و تحسين كافة ظروف العمل في المؤسسة. وقد بدأ تطبيقها في قطاع الصناعة والتجارة وامتد ليشمل قطاعات واسعة كالصحة والتعليم والمواصلات والبنوك والتامين...إلخ بعد أن أثبتت فعالياتها نتائج ونجاحات كبيرة أسهمت في تحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة عالية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن زيادة الاهتمام بالجودة لا يعني جعل المؤسسات التعليمية منشآت تجارية أو صناعية تسعى إلى مضاعفة أرباحها عن طريق تحسين منتجاتها، بل ينبغي أن يستفاد منها في إدارة جودة التعليم، من خلال تطوير الإجراءات وأساليب التدريس، وتنفيذها وتقويمها بالشكل الذي يحقق الفائدة المرجوة في المنتج التعليمي(النجار، ٢٠٠٣).

إن الجودة هي الشيء المفقود من أجل الشروع في تحسين التعليم، فهي ليست هبة تمنحها الحكومات والدول، وإنما هي- حركة إذا صح التعبير تصنعها الأمم والشعوب، وتستثمرها وتضحي من أجلها بالوقت والجهد والمال والصبر والمثابرة، والجودة لا تبدأ من القاعات ولا المؤتمرات والخطابات، بل تبدأ من المدرسة والمدرس والطالب والإدارة ومن الفصول الدراسية من الأهل والمجتمع، ضمن برامج وسياسات واضحة محددة، وكفاءة التنظيم الإداري للمؤسسات التعليمية، وتفعيل نظام المتابعة والتقويم لتفادي الوقوع في الأخطاء، وتوفير نظم تدريبية عالية المستوى للهيئة التعليمية (البيلاوي، ٢٠٠٨).

معايير الجودة:

هي تلك المواصفات والخصائص التي ينبغي توافرها في مدخلات النظام التعليمي، والتي تتمثل في (مرسي، ٢٠٠٧):

* **<u>جودة المتعلم</u>:** هو العنصر الرئيس في المعادلة التربوية ومحط الاهتمام لمختلف ظروف التعليم، وحتى يقوم بهذه المهام لابد من:
  - الرغبة الحقيقية في التعلم والتعليم.
  - المستوى العمري والعمر العقلي.
  - الخلق والإبداع والتميز.
  - الشخصية المتكاملة الخالية من العيوب.
  - القدرة على الحوار والنقاش والنقد البناء واتخاذ القرار.
  - القدرة على الإدراك والوعي التام والتفكير الناضج.
* **جودة المعلم:** هو العنصر الرئيس الثاني في المعادلة التربوية، وهو الأمين والقدير على العطاء، والمناقش والمحاور، والمتفاعل بروح الفريق، والمعالج لكافة مشكلات الطلبة بروح المسؤولية، وهذا يتطلب منه (إبراهيم، ٢٠٠٣):
  - الإعداد العلمي والمعرفي والمسلكي والتربوي الجيد.
  - الأداء المهني الجيد والانتماء إليه وتنميته واحترامه على الدوام.
  - احترام الوقت وإدارته والحفاظ عليه دائما.
  - الإلمام بكافة طرائق التدريس وأساليبها وتقنياتها.
  - التنمية الشخصية والذاتية.

- امتلاك الخبرات التدريبية الكافية وتنميتها أثناء الخدمة.
- الانفتاح على المجتمع المحلي.

* **جودة المدرسة:** المدرسة هي البيت الثاني والحضن الدافئ للمتعلم، وهي البيئة المثالية التي توفر للمتعلم كل سبل الراحة، وترافده بكل مصادر المعرفة المنهجية واللامنهجية، وتنمي لديه حب العلم والتعلم والعمل والمشاركة والمسؤولية، وتكسبه الاتجاهات الايجابية، وتحثه على التدريب لامتلاك وممارسة المهارات النافعة.
* **الإدارة:** هي العملية الخلاقة القادرة على التخطيط السليم والتنظيم الجيد والتنسيق الواعي والتوجيه والإشراف والمتابعة لمختلف جوانب العملية التعليمية بجميع مدخلاتها وإجراءات سير العمل فيها، لاتخاذ القرار المناسب الذي يلبي حاجات الأفراد وطموحاتهم وصولا إلى الأهداف والغايات المنشودة بأعلى جودة وكفاية متميزة.
* **المنهاج الدراسي:** المنهاج الدراسي ليس هو الكتاب كما يظن بعض الناس، فهو الطريق أو الأسلوب الذي يوفر للمتعلم البنية المعرفية، وجملة من الأهداف والغايات العامة المعرفية والمهارية والاتجاهية وطرائق التدريس والأساليب والأنشطة ومصادر التعلم اللازمة لذلك وأساليب تقويمها ومتابعتها.
* **نواتج التعليم:** وهي مخرجات التعليم وغاياته المتمثلة بالكفاءات العلمية والتدريبية ذات الجودة العالية والنوعية الممتازة والمكملة والمنسجمة مع مدخلات التعليم وإجراءاته، الرامية لخدمة المجتمع وسد حاجات السوق المحلي.
* **المجتمع:** هو الإطار الذي يغلف العملية التعليمية بمنظومته وقيمه وفلسفته بدءا من الأسرة إلى الشارع ثم المدرسة فالقرية والمدينة إلى العالم بأسره، والمدرسة الناجحة تحرص كل الحرص على التواصل المستمر مع مؤسسات المجتمع المدني للاستفادة منها معنويا وماديا واقتصاديا، كما أن للمجتمع دور استراتيجي وتفاعلي مع المؤسسات التعليمية في التخطيط وسن التشريعات وتقديم الخدمات والخبرات، وإتاحة فرص التدريب كلما دعت الحاجة.
* **الإمكانات المادية:** وهو مقدار الدعم المالي الذي تحظى به المؤسسات التعليمية، وقدرته على تحقيق أهدافها، ومدى استفادة الطلاب من المرافق العامة كالمكتبة والمختبرات والساحات والأجهزة والأدوات (أحمد، ٢٠٠٣).

مبادئ الجودة الشاملة في التعليم:

قام الباحث بالاطلاع على مجموعة من المبادئ المتعلقة بالجودة الشاملة، وقد نسبت هذه المبادئ إلى عدد من الباحثين والمهتمين، وكان في مقدمتهم ديمنج الذي يعتبره البعض بأنه الأب الروحي للجودة الشاملة، وصانعا لتاريخها، ومهندسا لأفكارها ومبادئها (ماضي، ١٩٩٦).

وخلص الباحث إلى المبادئ التالية للجودة الشاملة في التعليم وهي:

- التخطيط الاستراتيجي والرؤى المستقبلية.
- نظرية القيادة والإدارة العلمية والنوعية.
- التركيز على المعرفة والوقت وإدارتهما واستغلالهما بالشكل المطلوب.
- تهيئة كافة الظروف والمناخات المناسبة.
- ديناميكية الجماعة.
- ثقافة الأفراد وبيئة المنظمة.
- الدافعية والرغبة عند الجميع.
- تطوير المنظمة وتوسيع قاعدة المشاركة للعاملين.
- ربط المؤسسة بالمجتمع وربط التعليم بالحياة.
- الحرص على الضوابط والقيم الاجتماعية.
- التقويم والمتابعة المستمرة.

الدراسات السابقة:

أجري الهاشمي وصومان (٢٠٠٩) دراسة بعنوان درجة توافر معايير الجودة الشاملة لدى معلمي المرحلة الثانوية في الكويت من وجهة نظر المشرفين التربويين، وقد استخدموا لهذه الغاية كأداة للدراسة قائمة المعايير الدولية للجودة الشاملة في التعليم، والتي احتوت على (١٠) مجالات، وقد طبقت الدراسة على (٢٤) مشرفا ومشرفة في محافظة العاصمة، وكشفت نتائج الدراسة عن توافر معايير الجودة الشاملة لدى المعلمين بدرجة عالية في المجالات التالية وهي على التوالي: تنسيق المعرفة وتطويرها، توظيف تقنية المعلومات، تفريد التعليم، ترسيخ حب الوطن، وربط المدرسة في المجتمع، وبدرجة متوسطة في المجالات التالية وهي على التوالي: العناية بأساليب التقويم، الدعوة إلى التسامح، الأنشطة غير الصفية، تنمية مهارات التفكير، وتوفير بيئة صفية معززة للتعلم. في حين لم تظهر نتائج فحص الفرضيات عن أية فروقات إحصائية لتقديرات المشرفين التربويين حول درجة توافر معايير الجودة لدى المعلمين بحسب تخصص المشرف وجنسه. واختتمت الدراسة بالتأكيد على تصميم البرامج التي تدعم تطبيق معايير الجودة في التعليم.

واستهدفت دراسة الخطيب (٢٠٠٧) إلقاء الضوء على مفهوم الجودة الشاملة في التعليم من خلال مناقشة الرؤى الفكرية المختلفة التي تناولت معايير الجودة الشاملة ونماذجها، وكيفية ضبطها، ومجالات تطبيقها في المؤسسات التعليمية. وتوصلت الدراسة إلى أن الجودة الشاملة للتعليم تمثل استراتيجية متكاملة لتطوير المؤسسات التعليمية، واقترحت عدة توصيات لتفعيل ضبط الجودة في التعليم وضمان تحسين الممارسات التعليمية لزيادة كفاءتها وإتقانها وتميزها.

وكشفت دراسة الورثان (٢٠٠٧) عن مدى تقبل المعلمين لمعايير الجودة الشاملة في التعليم بمحافظة الإحساء، والعوامل التي تشجعهم على تقبل معايير الجودة الشاملة في التعليم، والمعوقات التي تحد من تقبلهم لهذه لمعايير، والمقترحات التي تفعل تقبلهم للمعايير، على اعتبار أن معرفة مدى تقبل المعلمين لمعايير الجودة الشاملة في التعليم من الخطوات الضرورية في تحقيق الجودة الشاملة، حيث يصعب تحقيق النجاح دون تعرف مدى تقبل المعنيين كون آرائهم واتجاهاتهم تمثل ركيزة أساسية في هذه العملية التعليمية التربوية. وانتهت الدراسة بالنتائج التالية:

١- حظيت جميع معايير الجودة الشاملة في التعليم المتعلقة بالمعلم على تقبل بدرجة كبيرة من قبل المعلمين بإدارة التربية والتعليم بمحافظة الإحساء.
٢- حصل معيار توفير المناخ التعليمي الملائم والتقيد به والحفاظ عليه على أعلى درجات التقبل بالنسبة لبقية معايير الجودة الشاملة في التعليم.
٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تقبل المعلمين لمعايير الجودة الشاملة في التعليم في جميع متغيرات الدراسة (المؤهل الدراسي، نوعه، مدة الخبرة في التدريس – المرحلة الدراسية) ماعدا متغير الجنسية فكانت الفروق لصالح المعلمين غير السعوديين، وهذا يعني ضرورة الاهتمام بالمعلم السعودي والاعتناء بإعداده.
٤- حظيت جميع العوامل التي تشجع المعلمين على تقبل معايير الجودة الشاملة بدرجة تقبل كبيرة من قبل المعلمين، وحصل عامل الاهتمام بالجانب الإنساني في العمل على أعلى درجة في المتوسط الحسابي من وجهة نظر أفراد العينة.

وطرح عبد الفتاح وشندي (٢٠٠٤) في دراستهما جودة التعليم من منظور إسلامي، السؤال الرئيس التالي: ما معايير جودة عناصر العملية التعليمية من منظور إسلامي؟ وتوصلت الدراسة إلى أن هناك معايير أبعد من مفهوم الجودة (العلماني) لتحقيق الإتقان وهو مرهون بالأمانة والإخلاص في العمل والتأكيد على المسؤولية الفردية وتركزت معايير التقويم من منظور إسلامي على تعدد وسائل

التقويم وشمول أدواته وتوظيف نتائجه في تطوير التعليم مع مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين وربط التعليم ببيئة المتعلم واعتبار التدريس أمانة، وتركزت معايير جودة الأهداف على استمرارية التعلم وإثارة التفكير العلمي والبحث والاستقصاء وجميعها مطالب قرآنية والتأكيد على الموضوعية والعدل والمساواة واحترام إنسانية الإنسان.

ووصف عليمات (٢٠٠٤) عضو هيئة التدريس بالسمات التالية في عصر الجودة الشاملة:

١- **السمات الشخصية:** كالمرونة في التفكير والثقة بالنفس واحترام الآخرين.
٢- **الكفايات المهنية:** كاحترام مهنته والدفاع عنها بما فيها الطلبة.
٣- **الكفاءة التربوية:** وهي المعرفة بالأساليب والطرق التربوية الحديثة.
٤- **الخبرات الموقفية:** وهي الاستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة
٥- **الكفاءة العلمية:** الإلمام بالمعلومات والخبرات المتنوعة والهادفة
٦- الكفاءة الاتصالية والرغبة في العمل

وطبقت جويلي (٢٠٠٣) دراسة بعنوان المتطلبات التربوية لتحقيق مجالات الجودة التعليمية في المدارس المصرية، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن متطلبات تطبيق الجودة الشاملة في مجال التعليم، ومعرفة المبررات التي تستدعي تطبيق الجودة في النظام التعليمي، ومن أجل تحقيق ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الميداني، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن متطلبات تحقيق الجودة هي تحديد الأهداف والأفكار وإشراك جميع الأطراف المستفيدة والتركيز على المناخ التعليمي والإدارة الواعية والمخرجات التعليمية. والتأكيد على التحسن المستمر والتغذية الراجعة.

وعرض دارلن (Darlin,2002) الصفات الواجب توفرها في جودة المعلم وذلك في الدراسة المسحية التي أجراها على خمس ولايات أمريكية، وتبين من هذه الصفات ما يلي:

١- الخبرة التدريسية. ٢- الإلمام بالمحتوى المعرفي.
٣- القدرة اللفظية. ٤- اجتياز الاختبارات التأهيلية.
٥- التطوير المستمر في عملية التدريس. ٦- الحماس لعملية التعليم.
٧-اكتساب بعض سلوكيات التدريس. ٨- المرونة والإبداع.

وكشفت دراسة الرجب (٢٠٠١) عن مدى قابلية نظام الجودة الشاملة للتطبيق في المدارس الشاملة في محافظة اربد، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في هذه المدارس، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث استبانة قام على إعدادها وتطويرها، ضمت (٦٤) فقرة موزعة في (٦) مجالات هي: الإدارة

المدرسية، والهيئة التدريسية والطلبة، والمناهج الدراسية، والإمكانيات المادية، والتقييم. وتوصلت الدراسة إلى أن قابلية تطبيق نظام الجودة الشاملة في التعليم تراوحت ما بين المتوسطة والعالية. وأوصى الباحث في ختام دراسته إلى وضع برامج تدريبية شاملة لمفاهيم وأساليب إدارة الجودة الشاملة لجميع العاملين في التعليم.

يتضح من عرض الدراسات السابقة أن تطبيق معايير الجودة الشاملة في مراحل التعليم المختلفة يتطلب تضافر كافة الجهود المادية والبشرية، وذلك من خلال التركيز على:

١. دور المعلم المحوري وإعداده علميا ومسلكيا ومعرفيا.
٢. الانتماء والرغبة الصادقة والإخلاص والانضباط في العمل.
٣. البحث والتفكير العلمي وتكنولوجيا التعليم.
٤. التركيز على المعرفة وكيفية إنتاجها وإدارتها واستغلالها وتوظيفها بالشكل الصحيح.
٥. ربط التعليم بالحياة والمجتمع والانفتاح على العالم في إطار المحافظة على الهوية والثقافة الوطنية.
٦. المشاركة في الحوار والنقاش واحترام الرأي والرأي الآخر.
٧. العدالة والمساواة والديمقراطية في التعليم.
٨. التدريب النوعي والتطوير الذاتي للمعلم لمواكب متطلبات العصر.
٩. التنويع في أساليب التعليم بما يتوافق مع مصالح الطلبة.
١٠. الإدارة النوعية والمناخ التعليمي الواعي لمتطلبات المرحلة الراهنة.
١١. احترام الوقت وإدارته والحفاظ علي النظام.
١٢. التقويم الهادف والتغذية الراجعة والمتابعة المستمرة.

الطريقة والإجراءات:

كان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على درجات تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية لمعايير الجودة الشاملة في التعليم من وجهة نظر المشرفين التربويين في مديرية التربية في محافظة الفروانية. ويبين هذا الجزء مجموعة الإجراءات والطرق التي اتبعت لتطوير أداة الدراسة وصدقها وثباتها، ومن ثم مجتمع الدراسة وعينتها ومعالجاتها الإحصائية وإجراءات تنفيذها.

*** أداة الدراسة:**

تم الرجوع إلى قائمة معايير الجودة الشاملة الدولية الصادرة عن منظمة اليونسكو والمعمول فيها لدى معلمي المرحلة الثانوية في وزارة التربية الكويتية واعتمادها كأداة للدراسة.

*** صدق الأداة:**

يعتبر الصدق من الأمور الهامة الواجب توفرها في أداة الدراسة، وهو قدرتها على قياس ما صممت لقياسه، ومعرفة مدى مناسبة الفقرات للغرض الذي أعدت من أجله. وللتأكد من صدق الأداة والتحقق من صلاحيتها من حيث الصياغة والوضوح والشمولية، فقد اعتمد الباحث الصدق المنطقي، لذلك عرضت الأداة (الاستبانة) على ثمانية محكمين من ذوي الخبرة والكفاءة والتدريس للجوانب المتعلقة بالجودة الشاملة وإبعادها. بناء" على واقع آراء المحكمين وملاحظاتهم واقتراحاتهم، أجريت بعض التعديلات المتعلقة بتصحيح بعض الفقرات وتعديل الأخرى، وإعادة ترتيبها وصياغتها، فاستقر العدد النهائي على (٧٣) فقرة انطوت تحت (١٠) مجالات.

*** ثبات الأداة:**

يعد الثبات من المتطلبات الرئيسة في أداة الدراسة، كي تعطي اتساقا في النتائج عندما تطبق مرات متعددة، وللتأكد من ثبات الأداة، تم حساب الثبات والاتساق الداخلي للأداة ككل ومجالاتها من خلال استخدام معادلة كرونباخ الفا. والجدول (١) يبين تفاصيل معاملات الثبات.

جدول (١)
معاملات الثبات لأداة الدراسة ومجالاتها

المجال	عدد الفقرات	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	معامل الثبات
تنسيق المعرفة وتطويرها.	١-8	4.45	o.54	0.85
تنمية مهارات التفكير.	9-28	3.80	0.38	0.80
توفير بيئة صفية معززة للتعلم.	29-33	3.40	0.51	0.83
توظيف تقنية المعلومات في التعلم.	34-39	3.53	0.37	0.87
تفريد التعليم.	40-43	3.42	0.38	0,86
ربط المدرسة بالمجتمع.	44-47	3.53	0.45	0.88
العناية بأساليب التقويم.	48-53	3.24	0,48	0,78
النشاط غير الصفي.	54-60	3.26	0.56	0.77
ترسيخ حب الوطن والانتماء إليه.	61-66	3.48	0.37	0.83
الدعوة إلى التسامح.	67-73	3.60	0.38	0.80
الأداة ككل		3.62	0.32	83.2

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المشرفين التربويين (مشرف مبحث) والبالغ عددهم (٨٠) مشرفا ومشرفة، بحسب المعلومات الصادرة من رؤساء أقسام الإشراف في مديرية التربية (الأولى والثانية والثالثة) في محافظة الفروانية، وعليه فإن هذا المجتمع هو بمثابة عينة الدراسة. والجدول (٢) يبين تفاصيل هذه العينة.

جدول (٢)
توزيع أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين) حسب متغيراتها

المتغير	المستوى/ الفئة	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي:	دكتوراه	26	32.5
	ماجستير	54	36.3
المجموع		80	100.0
الجنس	ذكر	68	85.0
	انثى	12	15.0
المجموع		80	100.0
المؤهل العلمي	دكتوراه	23	28.8
حسب الجنس ذكور	ماجستير	45	56.2
المجموع		68	85.0
المؤهل العلمي	دكتوراه	3	3.8
حسب الجنس إناث	ماجستير	9	11.2
المجموع		12	15.0

إجراءات الدراسة وتطبيقها:

- تم التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لغايات تسهيل مهمة الباحث في تطبيق الدراسة.

- قام الباحث بالاجتماع مع رؤساء أقسام الإشراف وبعض المشرفين في مديرية التربية مستفسرا منهم عن بعض القضايا المتعلقة بالإشراف التربوي، ومدى التزام المعلمين بتطبيق معايير الجودة في التعليم، وذلك من خلال المساعدة في توصيل الاستبانات (أداة الدراسة) إلى كل مشرفة ومشرف معني بالإجابة عليها.
- تم توزيع (٨٥) استبانة (أداة الدراسة) على عينة الدراسة المشاركين في الإجابة عليها، وبعد إعطائهم الوقت اللازم، تم استرجاع (٨٠) استبانة، واعتمادها لغايات التحليل الإحصائي، بعد أن اسقط الباحث (٥) استبانة لعدم صلاحيتها، والجدول (٢) يبين تفاصيل هذه العينة.

التحليل الإحصائي وعرض النتائج:

تكونت أداة الدراسة من استبانة رئيسة ضمت (٧٣) فقرة عكست معايير الجودة الشاملة الدولية في التعليم المدرسي. أما عدد المشرفين والمشرفات (عينة الدراسة) المشاركين في الإجابة على أداة الدراسة بلغ (٨٠) مشرفا ممن يمارسون مهامهم (كمشرف مبحث) في مديرية التربية بمحافظة الفروانية. وقد طرح أمام كل عبارة وبحسب مقياس لكرت خمس خيارات هي: عالية جدا، عالية، متوسطة، متدنية، متدنية جدا. فأعطيت الإجابة العالية جدا ٥، والإجابة العالية ٤، والإجابة المتوسطة ٣، والمتدنية درجتان والمتدنية جدا درجة واحدة. وبعد الإجابة على جميع الاستبانات، تم جمعها وإيداعها للحاسوب لإجراء المعالجات الإحصائية باستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لحساب ما يلي:

- معامل الارتباط لأداة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لمجالات الاستبانة.
- فحص الفرضيات باستخدام تحليل التباين الأحادي والثنائي والمتعدد.

ولتفسير إجابات أفراد عينة الدراسة تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي:

١.٠٠ – ١.٤٩	بدرجة متدنية جداً
١.٥٠ – ٢.٤٩	بدرجة متدنية
٢.٥٠ – ٣.٤٩	بدرجة متوسطة
٣.٥٠ – ٤.٤٩	بدرجة عالية
٤.٥٠ – ٥.٠٠	بدرجة عالية جداً

وفيما يلي عرض لهذه النتائج كما ورد في أسئلة الدراسة وفرضياتها.

السؤال الأول: ما درجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية لمعايير الجودة الشاملة الدولية في التعليم من وجهة نظر المشرفين التربويين في مديرية التربية بمحافظة الفروانية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين) على كل مجال من مجالات أداة الدراسة، والجدول (٣) يبين تفاصيل ذلك.

جدول (٣)

المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين)على كل مجال من مجالات أداة الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير	الرتبة
١	تنسيق المعرفة وتطويرها.	4.45	0.54	عالية	١
9	ترسيخ حب الوطن والانتماء إليه لدى الطلبة.	3.94	0.37	عالية	2
2	تنمية مهارات التفكير.	3.80	0.38	عالية	3
10	الدعوة إلى التسامح.	3.60	0.35	عالية	4
4	توظيف تقنية المعلومات في التعليم.	3.53	0.37	عالية	5
6	ربط المدرسة بالمجتمع.	3.53	0.45	عالية	6
5	تفريد التعليم.	3.42	0.38	متوسطة	7
3	توفير بيئة صفية معززة للتعليم.	3.40	0.51	متوسطة	8
8	النشاط غير الصفي.	3.26	0.56	متوسطة	9
7	العناية بأساليب التقويم.	3.24	0.48	متوسطة	10
	الأداة ككل	**3.62**	**0.32**	**عالية**	

* الدرجة القصوى من (٥)

يتبين من الجدول (٣) أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين) تراوحت بين (٣.٢٤) إلى (٤.٤٥) وبدرجة تقدير تراوحت بين (متوسطة) و(عالية)، حيث جاء المجال الأول (تنسيق المعرفة وتطويرها) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٤٥) وانحراف معياري (٠.٥٤) وبدرجة تقدير (عالية)، وتلاه مجال (ترسيخ حب الوطن والانتماء إليه لدى الطلبة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٩٤) وانحراف معياري (٠.٣٧) وبدرجة تقدير (عالية)، وهكذا حتى مجال (العناية بأساليب التقويم) الذي احتل المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (٣.٢٤) وانحراف معياري (٠.٤٨) وسبقه مجال (النشاط غير الصفي) الذي احتل

المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (٣.٢٦) وانحراف معياري (٠.٥٦) وبدرجة تقدير (متوسطة). وبلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين)على الأداة ككل (٣.٦٢) بانحراف معياري (٠.٣٢) وبدرجة تقدير (عالية). كما يتبين من الجدول (٣) أن ستة مجالات من أصل عشرة مجالات جاءت بدرجة تقدير عالية، وأربعة مجالات جاءت بدرجة تقدير متوسطة.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠.٠٥) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين)على فقرات أداة الدراسة ككل والمتعلقة بدرجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية لمعايير الجودة الشاملة الدولية في التعليم تعزى لمتغير (الجنس، والمؤهل العلمي والتفاعل بينهما)؟".

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين)على الأداة ككل، وحسب متغير (الجنس، والمؤهل العلمي)، والجدول (٤) يبين تفاصيل ذلك.

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين)على الأداة ككل وحسب متغير (الجنس، والمؤهل العلمي)

المؤهل العلمي	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دكتوراه	ذكر	23	3.64	0.44
	أنثى	3	3.68	0.40
	الكلي	26	3.67	0.43
ماجستير	ذكر	45	3.57	0.26
	أنثى	9	3.62	0.24
	الكلي	54	3.59	0.25
الكلي	ذكر	68	3.60	0.33
	أنثى	12	3.65	0.27
	الكلي	**80**	**3.62**	**0.32**

يتبين من الجدول وجود فروق ظاهرية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين) على الأداة ككل والمتعلقة بدرجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية لمعايير الجودة الشاملة الدولية في التعليم وحسب متغير (الجنس، والمؤهل العلمي)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الثنائي (Two Way ANOVA)، والجدول (٥) تفاصيل يبين ذلك.

جدول (٥)

نتائج تحليل التباين الثنائي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين)على الأداة ككل وحسب متغير (الجنس، والمؤهل العلمي)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المؤهل العلمي	0.104	1	0.104	0.989	0.323
الجنس	0.136	1	0.136	1.292	0.259
الجنس×المؤهل العلمي	0.013	1	0.013	0.119	0.731
الخطأ	7.999	76	0.105		
المجموع	**8.251**	**79**			

يتبين من الجدول (٥) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠.٠٥) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين) على الأداة ككل والمتعلقة بدرجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية لمعايير الجودة الشاملة الدولية في التعليم يعزى لمتغير (الجنس، والمؤهل العلمي) والتفاعل بينهما.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين) على كل مجال من مجالات الأداة وحسب متغير (الجنس، والمؤهل العلمي)، والجدول (٦) يبين تفاصيل ذلك.

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين) على كل مجال من مجالات الأداة وحسب متغير (الجنس، والمؤهل العلمي)

المجال	الجنس	المؤهل العلمي					
		دكتوراه		ماجستير		الكلي	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١- تنسيق المعرفة وتطويرها	ذكر	4.07	0.58	4.02	0.49	4.03	0.52
	أنثى	4.63	0.00	3.93	0.68	4.10	0.66
	الكلي	4.13	0.57	4.00	0.52	4.05	0.54
٢-تنمية مهارات التفكير	ذكر	3.85	0.45	3.75	0.34	3.78	0.38
	أنثى	4.02	0.26	3.84	0.41	3.89	0.38
	الكلي	3.87	0.43	3.76	0.35	3.80	0.38
٣- توفير بيئة صفية	ذكر	3.47	0.53	3.30	0.47	3.36	0.50

المجال	الجنس	المؤهل العلمي					
		دكتوراه		ماجستير		الكلي	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
معززة للتعليم	أنثى	3.60	1.04	3.67	0.30	3.65	0.51
	الكلي	3.48	0.58	3.36	0.47	3.40	0.51
٤-توظيف تقنية المعلومات في التعليم	ذكر	3.54	0.45	3.49	0.33	3.50	0.37
	أنثى	3.72	0.35	3.65	0.41	3.67	0.38
	الكلي	3.56	0.44	3.51	0.34	3.53	0.37
٥-تفريد التعليم	ذكر	3.43	0.50	3.38	0.27	3.40	0.36
	أنثى	3.67	0.72	3.53	0.40	3.56	0.47
	الكلي	3.46	0.51	3.40	0.30	3.42	0.38
٦- ربط المدرسة بالمجتمع	ذكر	3.52	0.61	3.55	0.38	3.54	0.46
	أنثى	3.58	0.63	3.47	0.34	3.50	0.40
	الكلي	3.53	0.60	3.54	0.37	3.53	0.45
٧-العناية بأساليب التقويم	ذكر	3.14	0.60	2.96	0.40	3.02	0.48
	أنثى	3.06	0.67	3.17	0.49	3.14	0.51
	الكلي	3.13	0.60	2.99	0.41	3.04	0.48
٨- النشاط غير الصفي	ذكر	3.32	0.63	3.21	0.54	3.25	0.57
	أنثى	3.43	0.52	3.33	0.53	3.36	0.51
	الكلي	3.34	0.61	3.23	0.53	3.26	0.56
٩- ترسيخ حب الوطن والانتماء إليه لدى الطلبة	ذكر	3.82	0.51	3.84	0.27	3.84	0.36
	أنثى	3.89	0.42	3.81	0.47	3.83	0.44
	الكلي	3.83	0.49	3.84	0.30	3.84	0.37
١٠- الدعوة إلى التسامح	ذكر	3.60	0.44	3.59	0.28	3.59	0.34
	أنثى	3.76	0.46	3.65	0.47	3.68	0.45
	الكلي	3.62	0.43	3.60	0.31	3.60	0.35

يتبين من الجدول وجود فروق ظاهرية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين) على كل مجال من مجالات الأداة وحسب متغير (الجنس، والمؤهل العلمي).

مناقشة النتائج:

كان الهدف من هذه الدراسة هو الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما درجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية لمعايير الجودة الشاملة الدولية في التعليم من وجهة نظر المشرفين التربويين في مديرية التربية بمحافظة الفروانية؟ ولهذه الغاية تم اعتماد قائمة معايير الجودة الدولية الشاملة في التعليم، كأداة

للدراسة، بعد التأكد من صدقها وثباتها. وسيناقش هذا الفصل نتائج الدراسة كما جاء في أسئلتها وفرضياتها، وبناء على البيانات الإحصائية لكل مجال من مجالات الأداة العشرة.

السؤال الأول: ما درجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية لمعايير الجودة الشاملة الدولية في التعليم من وجهة نظر المشرفين التربويين في مديرية التربية بمحافظة الفروانية؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتقديرات (المشرفين التربويين) على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بدرجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية لمعايير الجودة الشاملة الدولية في التعليم مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب ما جاء في الجدول (٣). وقد تميزت هذه الدرجات بنوع من الإتزان والموضوعية، إذ لم يظهر أية تطرف في المتوسطات الحسابية لدرجات التطبيق سواء كانت إيجابا أم سلبا، إلا أن المعدل العام للمتوسطات الحسابية لدرجات الموافقة (٣.٦٢) جاء عاليًا متجاوزًا النسبة المقبولة تربويا وهي (٨٠%). ويتبين من الجدول (٣) أن المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين) تراوحت بين (٣.٢٤) إلى (٤.٤٥) وبدرجة تقدير تراوحت بين (متوسطة) و(عالية)، حيث جاء المجال الأول (تنسيق المعرفة وتطويرها) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٤٥) وانحراف معياري (٠.٥٤) وبدرجة تقدير (عالية)، تلاه مجال (ترسيخ حب الوطن والانتماء إليه لدى الطلبة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٩٤) وانحراف معياري (٠.٣٧) وبدرجة تقدير (عالية)، وهكذا حتى مجال (العناية بأساليب التقويم) الذي احتل المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (٣.٢٤) وانحراف معياري (٠.٤٨) وسبقه مجال(النشاط غير الصفي) الذي احتل المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (٣.٢٦) وانحراف معياري (٠.٥٦) وبدرجة تقدير (متوسطة). كما يظهر في الجدول رقم (٣) أن ستة مجالات من أصل عشرة مجالات جاءت بدرجات تقدير عالية، وأربعة مجالات جاءت بدرجات تقدير متوسطة.

ويمكن النظر إلى معظم إجابات أفراد عينة الدراسة بعين من الارتياح والتفاؤل بجدية المشرفين التربويين في إشرافهم ومتابعتهم لتوجهات المعلمين وسلوكياتهم في الميدان من خلال توظيف التقنيات التعليمية والمستحدثات التربوية المعاصرة في المواقف التعليمية، وفي مقدمتها تنسيق المعرفة وتطويرها، وتنمية مهارات التفكير

لدى الطلبة، وذلك في ظل ما تبذله الحكومة من جهود مشتركة عبر مشروع التطوير التربوي (Educational Reform For Knowledge Economy) الهادف إلى دعم التعليم وتجويده وتحسين نوعيته والارتقاء بمخرجاته، بما يتناسب وحاجات سوق العمل، ومتطلبات المجتمع، للحاق بركب الحضارة والدول المتقدمة، لان المعرفة أصبح تشكل الركيزة الأساسية التي سيبنى عليها تجويد التعليم حاضرًا ومستقبلاً أي كان مستواه (الهاشمي وصومان، ٢٠٠٩).

إن حقوق الإنسان وحرياته تشغل بال المفكرين والسياسيين والتربويين، فأصبحت تحضي بمكانة بالغة الأهمية في المناهج والمواد الدراسية المتخصصة في حقوق الإنسان وحرياته في التعليم، فقامت الأمم المتحدة بإدخال مقررات دراسية خاصة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية في كافة المراحل الدراسية المدرسية والجامعية، وطالبت اليونسكو بربط المدرسة في المجتمع المحلي وبأنشطته وقوانينه المختلفة من خلال مواقف الحياة اليومية.

إن التعليم فلسفة شاملة للحياة، ورسالة حضارية خالدة تتصف بالديمومة والحيوية والاستمرارية، للأمة أفرادًا وجماعات، فهو الطريق الوحيد والسبيل الأمثل للتنمية البشرية، والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص التعليمية، والتسامح والحرية والديمقراطية والمشاركة والمنافسة الشريفة، من أجل ترسيخ حب الوطن والانتماء إليه، والحفاظ على هويته وثقافته، وضمان تنميتها ومواكبتها لمتطلبات العصر وتحدياته، والتفاعل مع ثقافات وحضارات الأمم الأخرى على أساس مبدأ العالمية والإنسانية، وليس مبدأ العولمة الذي يتعدى على الخصوصيات الثقافية والحضارية للأمم الأقل تقدما من النواحي التكنولوجية والتعليمية والاقتصادية، كما تتضح إرهاصاتها منذ بداية هذا القرن، وأخطارها تزداد يوما بعد يوم، مما جعل المجتمعات والحكومات مشغولة بجودة تعليمها، لمواجهة ولمواكبة التطورات السائدة وحول تدني درجات تطبيق المعلمين لمعايير الجودة الشاملة في مجال (العناية بأساليب التقويم) ومجال (النشاط غير الصفي)...إلخ، فإن الباحث يعزي احتمال ذلك إلى أن بعض المعلمين لا يدركون أهمية هذا البعد كغيره من الأبعاد الأخرى المكملة للعملية التعليمية. عملية التقويم ليست غاية في حد ذاتها، ولا هي مسألة عارضة، أو هي نهاية المطاف التعليمي بالنسبة للعملية التعليمية. إنها مكون رئيس من مكوناتها، يتم من خلالها تعرف مدى تطابق الأداء مع الأهداف، ومساعدة الطلبة على توضيح المعارف والمعلومات وتثبيتها وتكاملها، تسهيلاً لعمليتي الاحتفاظ والانتقال لدى الطلبة، وتأكيدًا لحسن سير التعليم، وإجراءات التدريس، والتخطيط للأنشطة التعليمية

وتنفيذها، لان التقويم في حد ذاته خبرة تعليمية فعالة وعملية مستمرة تبدأ قبل تنفيذ النشاطات التعليمية وترافقها وتتلوها، باستخدام البيانات أو المعلومات أو المشاهدات التي يوفرها القياس، وصولا إلى قرارات وإحكام تتعلق بالسبل المختلفة للعملية التعليمية. ونظرًا لتشعب العملية التعليمية وزيادة أهميتها في الوقت الراهن، فإنها معنية بالمراجعة الدورية، للتحقق من نجاحها، وكفاءة وضعها الحالي، وقدرتها على تنفيذ أهدافها ومخططاتها. بحيث لا يمكن تصور وجود مدرسة ناجحة تعمل بدون برنامج تقويمي منظم، يبين مدى تطابق أداء الطلبة مع الأهداف التعليمية، واتخاذ القرارات الحكيمة الموجهة للجهود المستقبلية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المعلمين قد لا يعرفون أيضا أن عملية التقويم الشائعة في الأوساط التعليمية، تعنى بالتحقق الكمي وليس الوصفي من مدى تعلم الطلبة، وتوفر الخصائص والصفات، أو الأنماط السلوكية لديهم، وفاعلية الاستراتيجيات التعليمية وأنشطتها المختلفة، ويمكن للمعلم قياس هذه الجوانب إذا امتلك المعرفة الكافية باستخدام الوسائل والأدوات المتنوعة، كالاختبارات والاستبانات والاستفتاءات والمقابلات والملاحظة...إلخ.

وبخصوص تدني درجات تطبيق المعلمين لمعايير الجودة الشاملة في مجال (النشاط غير الصفي) ومجال (تفريد التعليم)....فإن الباحث يعزي ذلك إلي أن الانفجار المعرفي والتقدم التقني، والتطور السريع لنظم الاتصالات وشبكات المعلومات، والمكتشفات الإلكترونية، التي ألقت بظلالها على مختلف جوانب الحياة، جعلت النظرة إلى التعليم تخرج من إطارها التقليدي المبني على الحفظ والتلقين والتكرار، إلى التعليم الذاتي والتشاركي والاكتشافي... المبني على مهارات البحث العلمي واكتشاف المعرفة وتطويرها، وتوظيفها، لأن معطيات العلم والتكنولوجيا وتحديات العصر، وضعت الطالب والمدرس أمام خيارات لابد منها، وهي الدخول إلى عالم المعرفة والإنترنيت والعولمة، من أجل مواكبة ديناميكية الحياة وجودتها.

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=٠.٠٥) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات (المشرفين التربويين)المتعلقة بدرجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية لمعايير الجودة الشاملة الدولية في التعليم بحسب متغير (الجنس، والمؤهل العلمي)؟.

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الثنائي لتقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين)على الأداة

ككل وحسب متغير (الجنس، والمؤهل العلمي)، والجدولين (٤) يبين وجود فروق ظاهرية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين)على الأداة ككل، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الثنائي (Two Way ANOVA)، والجدول (٥) يبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠.٠٥) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين) على الأداة ككل والمتعلقة بدرجة تطبيق معلمي المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية لمعايير الجودة الشاملة الدولية في التعليم يعزى لمتغير (الجنس، والمؤهل العلمي). وهذا يعكس مدى الأهمية التي يبديها جميع المشرفين التربويين وانسجام آرائهم حول الدور الذي يضطلعون به تجاه مهامهم الإشرافية الميدانية، بالرغم من اختلاف جنسهم ومؤهلاتهم العلمية، لأن الإشراف التربوي يرتبط بالتنظيم والرقابة والتنسيق والتوجيه، ويعتمد نجاحه على عدة عوامل تتعلق بمهارة مدير المدرسة والمعلمين ومؤهلاتهم وخبراتهم وتكوينهم النفسي والاجتماعي، وطبيعة نوع العمل أو المهمة التي يقوم بها المعلم وتخصصه، ومدى كفاءة وفاعلية وسائل الاتصال المستخدمة بين المعلمين والطلبة، والعلاقات العامة بينهم، والموقع الجغرافي للمؤسسة (عليان، ٢٠٠٢). والتعليم أي كان مستواه، شأنه شأن بقية القطاعات الأخرى التي انصرفت إلى التغيير والتحديث، استجابة لمتطلبات الجودة، وتحديات العولمة وثورة المعلومات، حيث تؤكد الاتجاهات التربوية الحديثة على ضرورة مواكبة السياسات التعليمية لمفردات القرن الحادي والعشرين المتسمة بالثورة التكنولوجية التطبيقية والانفجار المعرفي والتكتلات الاقتصادية، لأن التعليم غدا يشكل قاطرة التنمية التي يقودها صانعو التعليم من مفكرين ومشرفين ومبدعين، يتحملون الدور القيادي لتسيير وتوجيه دفة النماء والتقدم. فالأساليب والأنماط التعليمية التقليدية لم تعد قادرة على مواجهة مستجدات المرحلة الراهنة، وأصبح من الضروري إتباع الأساليب الإيجابية العملية الحديثة، بمشاركة كافة أطراف العملية التعليمية، ضمن برامج وسياسات وفلسفات شاملة وهادفة، تتسم بالأداء النوعي والجودة العالية، وتعكس الرؤى المستقبلية للتعليم، وتلتزم بالمعايير الوطنية والمواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، والمواطنة الصالحة، والانتماء والحرية والتسامح، والتعامل مع التكنولوجيا، بروح من المنافسة الشريفة وتعدد مصادر التعلم (الكيلاني، ٢٠٠١).

السؤال لثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = ٠.٠٥) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات (المشرفين التربويين) على كل مجال من مجالات الأداء بحسب متغير (الجنس، والمؤهل العلمي والتفاعل بينهما)؟.

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام تحليل التباين المتعدد (MANOVA)، والجدول (٧) يبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة (المشرفين التربويين) على كل مجال من مجالات الأداة بحسب متغير (الجنس، والمؤهل العلمي والتفاعل بينهما). وتؤكد هذه الإجابة النظرة التكاملية لإجابات المعلمين على أداة الدراسة من جهة، ولعمل المشرف التربوي، وارتباطه بمدخلات العملية التعليمة ارتباطا متبادلا، بغية الارتقاء بأداء المعلم، تضمن الجودة العالية للتعليم ورفع سوية مخرجاته، بما يتفق مع حاجات الطلبة وطموحات أبناء المجتمع.

الاستنتاجات: إن التحديات التي تلوح في الأفق تحديات جسام، وقد تتوفر الإرادة والمبادرة والقدرة على مواجهتها، إذا تم التخلص من بعض القيود التي تعترض سبل المسيرة التعليمية، ورتبّ البيت الداخلي للتعليم على أسس علمية واضحة، ورؤى جلية، بما يجعل مدخلاته ومخرجاته تحقق متطلبات المرحلة الراهنة. فعجلة الزمان لا تعود إلى الوراء، وإنما يجب الكف عن المغالاة والتقليد، والعودة إلى التربية الحقيقية، كما فعل اليابانيون، بدءا من الأسرة والطفل، مرورا بالمدرسة والمجتمع والجامعة، وصولا إلى مخرجات تعليمية متقنة عالية الكفاءة والجودة. لأن العقل والمعرفة هما المرتكزان الأساسيان لمتطلبات الجودة، فنجاح أي عمل مرهون بمدى التخطيط العلمي والهادف، وتهيئة كافة الظروف المناسبة والسبل المادية والمعنوية والبشرية، واتخاذ الإجراءات، التي تكفل نجاح أية خطة تصب في دعم برامج الجودة الشاملة في التعليم.

التوصيات:

أمام هذا التقدم العلمي والمعلوماتي، وتأثيراته الحالية والمستقبلية وخاصة في الميادين التربوية والتعليمية، وفي ظل ما جاء في أدبيات الدراسة ونتائجها، يوصي الباحث بما يلي:

* تبني سياسات تعليمية وإدارية هادفة ناضجة متطورة داعمة لتوجهات الحكومة نحو تطبيق برنامج الجودة في التعليم والذي شرعت به منذ عام ٢٠٠٣.
* الالتفات إلى المعلمين والاهتمام بهم، والحد من هجرتهم، ورفع كفايتهم، وكسب رضاهم وتوفير الفرص والحوافز أمامهم للعمل والتطوير والتواصل الاجتماعي والتفاعل المهني ضمن معطيات ومقدرات البيئة التي يعيشها المجتمع.
* إعادة النظر في البرامج والمناهج التعليمية المدرسية وضبط جميع مدخلاتها مخرجاته بما يحقق متطلبات الجودة العالية التي تلبي حاجات سوق العمل وطموحات أبناء المجتمع.
* ترسيخ مفهوم ثقافة التغيير والتطوير في المجتمع , وإقناع الناس بان هذا التغيير والتطوير مطلب وطني عصري وليس كمالي وقتي.
* إن الأداء الجيد في الوقت الجيد من الكادر الجيد يعطي المنتج الجيد.
*اعتماد أساليب التقويم والتدريب المستمرين للمعلمين، والإفادة من أدلة التقويم الذاتي التي صدرت من منظمات العمل العربي المشترك والمنظمات الدولية، وصولا إلى تحقيق برامج الجودة الشاملة للعملية التعليمية برمتها.
* إجراء المزيد من الدراسات التي تبين درجات تطبيق المعلمين لمعايير الجودة الشاملة في التعليم في الأردن.

المراجـع

أولاً- المراجع العربية:

إبراهيم، محمد عبد الرزاق.(٢٠٠٣): منظومة تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة، عمان: دار الفكر.

أبو الهيجاء، شرين.(٢٠٠٧): إدارة الجودة الشاملة في التعليم، اربد: دار الكندي، الأردن.

أحمد، إبراهيم (٢٠٠٣): الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ١٧٥.

- أوزي، أحمد(٢٠٠٥): جودة التربية وتربية الجودة. الدار البيضاء: مطبعة النجاح، ٥-٢٠.

- بخش، هاله، وياسين، نوال.(٢٠٠٩): تصور مقترح لسمات معلم التعليم العام في ظل تحديات العولمة والتنافسية الاقتصادية والثقافية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني "دور المعلم في عصر التدفق المعرفي"، جامعة جرش الخاصة، الأردن.

-جويلي، مها (٢٠٠٢): المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية، الإسكندرية: دار الوفاء.

البيلاوي، حسن، حسين (٢٠٠٨): الجودة الشاملة في التعليم، عمان: دار المسيرة

الخطيب، محمد بن شحات.(٢٠٠٣): الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، الرياض: دار الخريجين للنشر والتوزيع.

الخطيب، محمود (٢٠٠٧): مدخل لتطبيق معايير ونظم الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع عشر (الجودة في التعليم العام)، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية.

الدبس، محمد، وعليان، ربحي (٢٠٠٠): وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم، عمان: دار صفاء للطباعة للنشر والتوزيع.

عباس، محمود (٢٠٠٣): إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير التعليم الثانوي في مصر، مجلة التربية والتنمية، مصر، السنة الحادي عشر، ع ٢٧، ١٥٨.

عبد البكر، محمد (٢٠٠١): أسس ومعايير نظام الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، المجلة التربوية، ع٦٠، جامعة الكويت.

عبدالفتاح، محمد وشندي، إسماعيل (٢٠٠٩): جودة التعليم في منظور إسلامي، جامعة القدس المفتوحة.
عثمان، خديجة إمام (٢٠٠٩): جودة المناهج وأساليب التدريس، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع (التعليم وتحديات المستقبل)، جامعة سوهاج، مصر.
عليان، ربحي مصطفى (٢٠٠٢): إدارة وتنظيم مراكز مصادر التعلم، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٢٥.
عليمات، صالح ناصر (٢٠٠٤): إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية، عمان: دار الشروق.
الطوال، عماد (٢٠٠٣): ومضات تربوية، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.
الرجب، غازي (٢٠٠١): مدى قابلية نظام الجودة الشاملة للتطبيق في المدارس الشاملة في محافظة أربد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
رزق، خالد حسن (١٩٩٦): جودة خدمة العملاء، الرياض: دار آفاق الإبداع العالمية للنشر والأعلام، السعودية.
غريب، عبد الكريم (٢٠٠٧): العوامل المسؤلة عن جودة التعليم، مجلة عالم التربية المغرب، ع٢٨.
ماضي، محمد.(١٩٩٦): إدارة الجودة– مدخل النظام المتكامل، القاهرة:دار المعارف.
محاسنة، عادل محمد(٢٠٠٣): العولمة في التعليم العالي والبحث العلمي، مجلة التربية، قطر، (١٤٤).
مرسي، محمد. (٢٠٠٧). إدارة الجودة في الإدارة المدرسية، مجلة التربية، قطر، ع١٦٠، ص١٢٩.
مرعي، توفيق.(٢٠٠٥) شرح الكفايات التعليمية، جامعة اليرموك، أربد.
مؤتمن، منى.(٢٠٠٤). دور النظام التربوي الكويتي في التقدم نحو الاقتصاد المعرفي في الأردن، مجلة رسالة المعلم، وزارة التربية، عمان، ٤٣(١). ٩٥.
الهاشمي، عبد الرحمن وصومان، احمد إبراهيم (٢٠٠٨): درجة توافر معايير الجودة الشاملة لدى معلمي المرحلة الثانوية في الكويت من وجهة نظر المشرفين التربويين، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني، (دور المعلم العربي في عصر التدفق المعرفي، جامعة جرش الخاصة، الكويت.
الهنداوي، احمد.(٢٠٠١): إدارة الجودة الشاملة، معهد الإدارة العامة، جامعة اليرموك، أربد.

الناصري، إدريس.(٢٠٠٧): الجودة في التربية والتعليم، مجلة فضاء التربية والتكوين المغرب.

النجار، فريد.(٢٠٠٣): إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، ط٢، عمان: دار النشر والتوزيع.

الورثان، عدنان بن احمد.(٢٠٠٧): مدى تقبل المعلمين لمعايير الجودة الشاملة في التعليم في محافظة الإحساء، بحث مقدم إلى اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية بعنوان(الجودة في التعليم العام).

ثانيًا- المراجع الأجنبية:

Morgerison, C. (1998).Trends in management development the needs for some hard base rules. Journal of management development, 7(6), 36-47

Darling, H.L. (2002).Teacher quality and achievement: A review state Policy evidence. Education policy analysis archives. Available: http: llalam. ed esu.edu./EPAA /.V8.N1

Darling, H, L. (2006).Constructing 21st century teacher education, Journal of teacher education, 57(2), 10

Glasoo p, l (1995).The road to quality, Sydney, prentice hall, Australia, 1td

Jaymanalini, G.(1999). An over view of TQM in libraries. DRTC workshop an information management

Walklin, l.(2001).Teaching and learning in further and adult education , London, British library